مدخل الهندسة الدستورية في عملية مأسسة السلطة في ليبيا.

Constitutional Engineering Approach to Institutionalizing Authority Process in Libya

لبوخ محمد*

جامعة جيلالي ليابس - سيدي بلعباس، الجزائر

Leboukh_enssp@hottmail.fr

- تاريخ الإرسال: 2021/05/04 - تاريخ القبول: 2021/05/23 - تاريخ النشر: 2021/06/09

الملخص: تظل عملية مأسسة السلطة في ليبيا هي الخيار العقلاني الوحيد لتجسيد الإرادة المجتمعية، وتعبئة الامكانات وتوظيف كل القدرات المتوافرة، واستثمارها بالطرق المثلى لتحقيق التنمية بكل مستوياتها وأشكالها وأبعادها. إن مسار عملية مأسسة السلطة في ليبيا في ظل السياق الحالي هو عملية التحول من شخصنة السلطة وحالة الصراع الى حالة بناء دولة المؤسسات وصولا الى دولة القانون، من خلال إعادة النظر في فلسفة ادارة شؤون الدولة والحكم في إطار عقد اجتماعي يضم كل الفاعلين في المجتمع، ويضمن الحقوق والحريات وتتحدد فيه الأدوار. الأمر الذي يتطلب وضع دستور جديد من خلال هندسة مجموعة من الأفكار والقيم والمؤسسات كجزء من الهوية الجماعية الوطنية وفق ما يسمى ببناء الدولة الدستورية.

الكلمات الافتتاحية: الهندسة الدستورية – مأسسة السلطة – ليبيا.

Abstract: The process of institutionalizing authority in Libya remains the only rational option for embodying the societal will, mobilizing potentials, employing all available capabilities and investing them in the optimal ways to achieve development in all its levels, forms and dimensions. The process to institutionalizing power in Libya in the current context aims to shifting from a state of personalization of power and conflict to a state of building a state of institutions to achieve the rule of law by reconsidering the philosophy of managing the state affairs and governance with inaframe work of a social contract that includes all societal actors, guarantees rights and freedom and defines the roles of each actor. Which requires framing a new constitution by engineering a set of ideas, values and institutions as part of the national collective identity in accordance with theso-called Constitutional State-building.

Keywords: constitutional engineering - institutionalizing Authority- libya.

* المؤلف المرسل: لبوخ محمد.

مقدمة:

لازالت تشكل الدولة الاطار المؤسسي الذي ينتظم في اطاره العمل السياسي، حيث يعتمد نهوض الدولة بوظائفها الأساسية والمتعددة والداعمة لحركية المجتمع توفر اطارا ضابطا للسلوك السياسي الحكومي، ومنظما للمؤسسات السياسية، ومن هنا تبرز الفكرة الجوهرية، وهي أن السمة البارزة والمميزة للدولة الحديثة هي أنها دولة مؤسسات بالقدر الذي اصحبت فيه عملية بناء الدولة متوقفة على مدى فاعلية وكفاءة هذه المؤسسات. ان استعصاء حل الأزمة السياسية والامنية في ليبيا بعد سقوط نظام القذافي في 2011 حال دون استكمال مسار عملية بناء الدولة، ومن هنا سنتطرق الى مرحلة التوافق حول دستور يكون بمثابة مرجعية الدولة وقاعدة للتوافق الوطني من خلال اعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، ومنهج دراسة الحالة في محورها الاول، مع اعطاء توصيف لأهم مرتكزات عملية الهندسة الدستورية في المحور الثاني. وعليه ستحاول هذه الدراسة الاجابة عن الإشكالية التالي:

إلى أي مدى يساهم مدخل الهندسة الدستورية في عملية مأسسة السلطة في ليبيا؟

وللإجابة على الإشكالية البحثية سنطرح الفرض العلمي الآتي.

كلما التزمت جهود عملية الهندسة الدستورية بقواعد الممارسة الديمقراطية كلما زاد ذلك من فرص ارساء أسس بناء دولة المؤسسات.

1- مرحلة صياغة الدستور الليبي

عرفت الدولة الليبية في المرحلة التي تلت سقوط العقيد القذافي حالة من الفوضى والتشظي الامني نتيجة غياب لمؤسسات الدولة، حيث كان ذلك نتاج للموروث الذي خلفه النظام السابق والذي يفتقر التقاليد مؤسسية حديثة، الامر الذي عمق حالة الانقسامات وزاد من حدّة الأزمة الليبية.

1.1- معوقات وضع الدستور الليبي: اتسعت الهوة بين الفرقاء الليبيين حول جهود صياغة الدستور في المراحل التي تلت سقوط نظام القذافي، وكان ذلك لعدة اسباب أهمها الانقسامات الايديولوجية الحادة، والتعدد المجتمعي من عرب وامازيغ وتبو وتوارق، اضافة الى ذلك ومن أهم التحديات الرئيسية التي اعترضت جهود السلطات الانتقالية كان غياب لتقاليد المؤسسية الأمنية، اضافة الى ضعف ما تبقى من الجيش الوطني النظامي بعد الحرب، رغم ان هذه القوات المسلحة النظامية كانت مهمشة كاستراتيجية

اتبعها القذافي في ادارة حكمه ما ولد بعد ذلك حالة من عدم الاستقرار الأمني نتيجة فوضى انتشار السلاح. تفرض الحالة الانتقالية في ليبيا أن يتبنى الفرقاء دستورا توافقيا مفتوحا يتجاوز المهمة التقليدية في تنظيم السلطات بل يجب ان يكون اطار مؤسسي تبنى من خلاله الدولة والمجتمع من خلال تأسيس هوية سياسية عامة لكل اطياف المجتمع ولا يقتصر فقط على المسائل التنظيمية. إن الحالة الليبية المستعصية جراء حالة الاستقطاب وعدم الاستقرار هو اكبر تحدي يواجه مصممي الدستور الليبي الجديد بهدف الوصول الى بناء مؤسسات دستورية تحظى بثقة وولاء الاغلبية واقناع كل الجماعات بالقبول الطوعي للدولة والدستور.[1]

2.1- **متطلبات وجهود التوافق الدستوري:** يتطلب الوصول الى التوافق الدستوري تحقق الاتفاق حول نقطة محورية تكون بمثابة الاجماع حول الولاء الجماعي من خلال تحديد الهوية المرجعية للجماعات، بحيث تصبح العناصر التقليدية الأخرى للهوية دون تأثير كبير في حال اعطاءها حقها في التنظيم القانوني، ففي العديد من البيئات وحالات المراحل الانتقالية لا تنجح استراتيجية بناء الدولة الدستورية بتجاهل متعمد لهذه العناصر. وكنتيجة لذلك، يقترح تصور بناء الدولة الدستورية على النحو التالي: من خلال دمج بعض العناصر التقليدية للهوية الجماعية مثل المؤسسات أو الرموز في النص الدستوري، وهنا يكون بناء الدولة الدستوري قادرا على إضفاء الطابع الرسمي على المؤسسات وتوجيه عملية بناء الأمة نحو الديمقراطية وسيادة القانون. إن بناء الدولة الدستورية يجب أن يستفيد بالدرجة الاولى من الشرعية القومية بدلا من محاولة استبدالها.

هناك ثلاث أدوات رئيسية متاحة لبناء الدولة الدستورية: شكل وإجراءات صنع الدستور نفسه، والجانب المؤسسي من خلال الترتيبات المنصوص عليها في الدستور، والقيم والرموز المستخدمة أو المشار إليها. فمن الناحية المثالية وفي حالات ما بعد الصراع تقوم الهيئة الانتخابية المؤلفة من قبل جمعية وطنية ينتخبها جميع السكان لغرض كتابة وإصدار الدستور، الذي يتم اعتماده بعد ذلك في استفتاء.[2]

1 - يوسف كوران، التنظيم الدستوري للمجتمعات التعددية في الدول الديمقراطية: دراسة مقارنة، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، العراق السليمانية، 2010، ص.55.

2 - Armin von Bogdandy**, State-Building, Nation-Building, (**Max Planck Yearbook of United Nations Law, Volume 9, 2005), P.597.

في الاتجاه ذاته، فإن عملية بناء الدولة بشكل سليم يقتضي تقنين العمل السياسي او ما يسمى بشرعنة الفعل السياسي وتأطير السلطة دستوريا بحيث يكون الامتثال له من السلطة والمجتمع على حد سواء، لذا فإن الدستور يسهم بشكل فعال في بناء الدولة ومأسسة السلطة فيها، وذلك من خلال اضفاء الدستور للقيم الحقوقية على كل ما هو سياسي، ومن ثم ضمان سلم قيمي يشمل الأفعال السياسية ويجعل لها اطارا محددا بالقوانين، مما يحقق التوازن بين مقومات الدولة المؤسساتية والبشرية، والعمل على تقنين هذا التوازن واعطاءه مرجعيته الشرعية التي تحدد مجال الاختصاص الوظيفي لكل سلطة وعلاقتها مع السلطات الأخرى.[3]

في ذات السياق، وفي الحالة الليبية فإن مسار عملية صياغة الدستور عرفت تطورا منذ المؤسسات الانتقالية التي تلت سقوط القذافي حيث تم اصدار اعلان دستوري مؤقت ينص على انتخاب هيئة تأسيسية توكل لها مهمة صياغة الدستور في أوت 2011 والذي تم تعديله سبع مرات سنة 2012 وحتى سنة 2014 من طرف المجلس الانتقالي والمؤتمر الوطني العام كل هذه التعديلات ارتبطت بإعادة توزيع السلطة. لم تنجح السلطات الانتقالية في مهمتها بسبب الاوضاع السياسية والأمنية غير المستقرة، وخرجت دون الاتفاق على نص دستور توافقي في تلك المرحلة، وفي فبراير 2014 تم تنظيم الهيئة التأسيسية في ظروف أمنية وسياسية معقدة حالة دون استكمال نصاب الاعضاء في الهيئة. زيادة على مقاطعة الأمازيغ ومجموعات من الاقليات الانتخابات بدعوى عدم تلبية مطالبه بمقاعد تتناسب مع نسبتهم ضمن السكان، وأن يكون التوافق سبيل اتخاذ القرارات المتعلقة بمسائل مثل اسم الدولة، وهويتها وعلمها، والنشيد الوطني واللغة.[4] باشرت الهيئة التأسيسية مشاوراتها في أفريل 2014 حتى تقديمها لمقترحات الدستور في ديسمبر من نفس السنة.

يمكن أن تؤدي الانتخابات العامة لاختيار اعضاء الهيئة الدستورية أو الهيئة المخول لها تصميم الدستور إلى العزلة السياسية للأقلية مجموعة بين السكان مما يؤدي إلى الانسحاب من العملية السياسية وبالتالي تقليل شرعية الجمعية والدستور، وربما يزيد من مستوى الاضطرابات أو النزاع، وعليه من

3 - يوسف حاشي، في النظرية الدستورية، ط1، ابن النديم للنشر والتوزيع، بيروت، 2009، ص48.

4 – سليمان ابراهيم، "صناعة الدستور في ليبيا ما بعد القذافي، في جازية شعيتير وآخرون: معايرة لمشروع الدستور الليبي، منشورات مركز دراسات القانون والمجتمع، بن غازي، نوفمبر2017، ص191.

الضروري طمأنة جميع فئات السكان حول آفاق مجموعاتهم في ترتيب دستوري جديد[5]، إن العنصر الحاسم في هذه العملية المتمثلة في تمهيد الطريق لدستور جديد وزيادة قبوله قبل طرحه للتصويت في جمعية أو استفتاء هو عقد هيئة تمثل النخبة الليبية متكونة من مختلف شرائح السكان دون تعيينهم بالضرورة من خلال عملية ديمقراطية محدودة وفق آليات يتفق عليها الفرقاء او القائمون على العملية السياسية، الأمر الذي يحدث تأثير مطمئن للمجتمع ككل في الصياغة الفعلية للنص الدستوري. حيث ان الليبيين قطعوا اشواطا مهمة في هذا الاتجاه رغم الرفض التام لما يسمى بمسودة مشروع الدستور الذي أصدرته الهيئة التأسيسية في 2017 لمخالفتها نص التوافق مع التبو، باعتبار أن ليبيا بلد متعدد القوميات. وأن التوافق هو الشرعية لبناء ليبيا الديمقراطية.[6]

إضافة الى ما سبق ذكره، لا ينبغي تحديد الهيكل المؤسسي عن طريق استيراد التصميم الغربي لنمط المؤسسات كون هذه الاخيرة لها تأثير قوي بشكل خاص على الهوية الجماعية، وقد يكون من الايجابي الاعتماد على المؤسسات الشرعية التقليدية من أجل مزيد من القبول للدستور ككل. علاوة على ذلك، في المجتمع الليبي الذي يعاني من الانقسام وحالة انعدام الثقة وزيادة المخاوف من التهميش او الاقصاء سيعكس التخطيط المؤسسي هذا التنوع ويسمح بتمثيل أكبر عدد ممكن من المجموعات.

2-مرتكزات الهندسة الدستورية الديمقراطية

يشير مفهوم الهندسة الدستورية الى ذلك الجهد الذي يقوم القائمين على العملية السياسية بهدف تكييف مضامن القاعدة الدستورية مع المتطلبات السياسية والاقتصادية، والاجتماعية داخل الدولة .حيث يفترض في عملية هندسة الدستور أن تكون شاملة وتشاركية دون اي اقصاء لأي مكون، كما يجب ان تحظى عملية صياغة الدستور ومضمونه بقاعدة واسعة من الدعم من مختلف النخب وفي جميع انحاء

5 – انتخبت الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور في 20 فبراير/شباط 2014 في اقتراع عام، يعد الاستحقاق الانتخابي الثاني بعد الانتخابات الأولى التي أجريت في 7 يوليو/تموز 2012 لاختيار أعضاء المؤتمر الوطني العام. وتتألف الهيئة التي يناط بعهدتها صياغة دستور للبلاد من 60 عضوا، وزعوا بالتساوي بين المناطق الشرقية والغربية والجنوبية، بواقع 20 مقعدا لكل منطقة، فيما خصصت 5 مقاعد للمرأة و6 للمكونات الثقافية واللغوية (الأمازيغ والتبو والطوارق). للمزيد من الاطلاع أنظر:

- https://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2017/8/2/مشروع-الدستور-الليبي-بين-الرفض-والتأييد بتاريخ: 2021/03/21

6 – الحبيب الأسود،" مشروع دستور ليبيا : آمال تتقاذفها الفوضى والأقلمة،" على الموقع:
https://www.albayan.ae/one-world/political-issues/2018-05-08-1.3259256
بتاريخ : 2021/01/25.

الدولة الجغرافية، الأمر الذي يدعم ويزيد من مستوى المصداقية والتزام القائمين على عملية تصميم الدستور بمعايير الديمقراطية.

1.2- دولة الحق والقانون: تستوجب هندسة الدستور ضرورة تقينين العلاقات الاجتماعية بين الافراد، وبين الافراد والدولة الامر الذي يعد الخطوة الاولى نحو مأسسة السلطة، ومن ثم فإن تثبيت الحقوق والحريات وتحديد نطاق الواجبات والمسؤوليات وتوفير الضمانات القانونية والسياسية والاجتماعية هي اهم المبادئ التي تستند عليها اي عملية مأسسة السلطة من خلال تصميم دستوري ذكي.

ويعني حكم القانون، مرجعية القانون وسيادته على الجميع من دون استثناء، انطلاقا من حقوق الإنسان بشكل أساسي، وهو الإطار الذي ينظم العلاقات بين المواطنين من جهة ،وبين الدولة من جهة ثانية، كما انه ينظم العلاقات بين مؤسسات الدولة ويحترم فصل السلطات ،واستقلال القضاء، وتؤمن هذه القواعد الحقوقية العدالة والمساواة بين المواطنين وهذا يتطلب وضوح القوانين ،وشفافيتها و انسجامها في التطبيق.[7]

وإذا كان الإطار القانوني ،وفكرة دولة الحق والقانون تعتبر أساسية لمباشرة النشاط السياسي والاقتصادي، فدولة الحق والقانون يمكن ان تتحقق في إطار مؤسسات سياسية ودستورية تأخذ بفكرة ترشيد أداء لحكم والحكم الديمقراطي، كما يرتبط بفكرة دولة القانون عدد من الضوابط لتأكيد المعنى الموضوعي للقانون، فإلي جانب تحقيق فكرة العدالة والمساواة وعدم المحاباة، فإن القانون لابد ان يراعي حماية الحقوق الأساسية للإفراد ،وبما يتفق مع التوقعات المشروعة لهم ،وعلى نحو يحقق الاستقرار المطلوب في مراكزهم القانونية. [8]

في الاتجاه ذاته، تتطلب فكرة دولة القانون ضمانات عديدة حيث تتطلب استقلالية القضاء وضماناته، فكل إشكال القضاء الاستثنائي تتعارض مع دولة الحق والقانون التي تضمن ضرورة احترام الحريات العامة، وحقوق الإنسان وإقامة مبادئ الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، مما يؤدي إلى حالة من الرضي والعدالة، بالإضافة إلى وجود الاستقرار السياسي الذي يتيح الفرص من اجل العمل والتنمية في كل المجالات.

7- حازم الببلاوي، دور الدولة في الاقتصاد ، ط1، دار الشروق، القاهرة، ، 1998،ص143.

8 – حسن كريم، مفهوم الحكم الصالح"، في كتاب: الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية بالتنسيق مع المعهد السويدي بالقاهرة، بيروت، 2005، ص 103.

شكل يوضح: متطلبات مخرجات السلطة في تحقيق دولة القانون.[9]

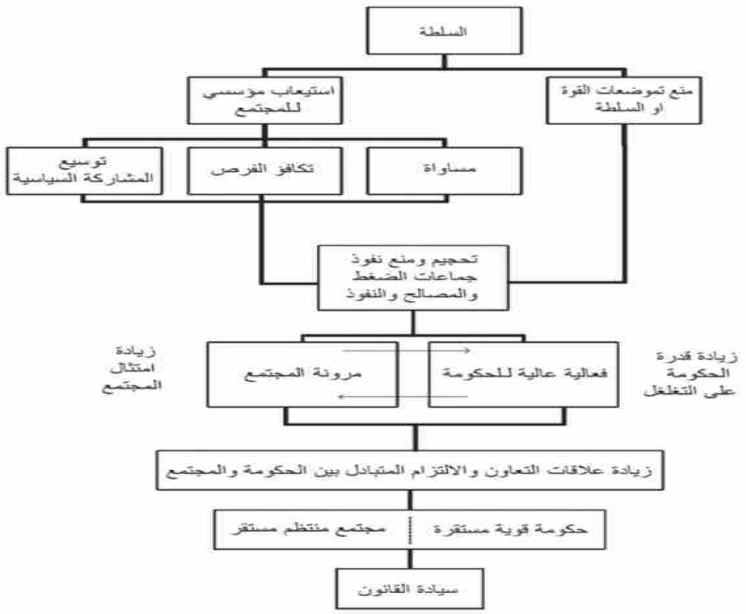

2.2- مبدأ المواطنة: من خلال اعتبار المواطنة مصدر الحقوق والواجبات دون تمييز، وأبرز مظاهر المواطنة امتلاك المواطن لحقوقه الاقتصادية والاجتماعية والحد الأدنى من متطلبات المشاركة السياسية وكذلك تساوي وتكافؤ الفرص من حيث المنافسة على تولي السلطة، والحق في الثروة والمناصب العامة. وتعتبر المواطنة اهم مرتكزات الدساتير الديمقراطية الحديثة، وعليه فإن الحد الادنى لتجسيد مبدا المواطنة في أي هندسة ديمقراطية دستورية يتمثل في توفر شرطين جوهريين: زوال مظاهر حكم الفرد او قلة من الناس، وتحرير الدولة من التبعية لشخص الحاكم، واعتبار جميع السكان الذين يتمتعون بجنسية الدولة، مواطنين متساوين في الحقوق والواجبات يتمتع كل فرد منهم بحقوق والتزامات مدنية وقانونية متساوية، اضافة الى توفر آليات تضمن حرية المشاركة وتولي المناصب العامة، اضافة الى هذه الابعاد المهمة فلابد من مراعاة الحقوق الاجتماعية والاقتصادية بما يضمن ولاء الفرد للوطن والتفاعل الايجابي مع مواطنيه.[10]

9- وليد سالم محمد، مأسسة السلطة وبناء الدولة- الأمة: دراسة حالة العراق، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص368.

9- علي خليفة الكواري، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية، مركز الخليج لسياسات التنمية، على الموقع:
http://gulfpolicies.com/index.php?option=com_content&view=article&id=617%3A2012-01-07-15-35--20&catid=147%3A2011-04-09-07-47-31&Itemid=384
بتاريخ 2021/02/22.

وعليه يمكن قراءة مضامين مشروع الدستور الليبي في ما يخص معاملة كل الأعضاء في المجتمع على قدم المساواة بصرف النظر عن انتماءاتهم الايديولوجية، او طبقتهم، او جنسهم او عرقهم، فقد جاءت مواد الدستور في باب الحقوق والحريات بتوفير الحماية وتعزيز كرامة واستقلال واحترام الافراد، مع تقديم الضمانات قانونية لمنع أي تعديات على الحقوق المدنية والسياسية، وضمان قيام الشروط الاجتماعية والاقتصادية، لتحقيق المساواة والانصاف.

3.2- الحريات العامة: هي مجموعة الحقوق والامتيازات التي يتوجب على الدولة ان تؤمنها لحماية رعاياها، وهي تشير بصورة عامة إلي الحريات الأساسية التي يخولها الدستور للمواطن، ويصونها له ضد الرأي العام: وهو من أقوى الوسائل التي تكفل لنظام الحكم توازنه واعتداله. وعليه فانه من مقومات الممارسة الديمقراطية احترام الحريات العامة، والعمل من اجل إعطاء الغطاء الديمقراطي للمجتمع، الذي تمارس فيه هذه الحريات، إذا نجد انه في رأي مبادئ القانون الدستوري ان العنصر الأساسي في مفهوم الديمقراطية هو الحرية، وذلك لان الحكم من اجل الشعب يعني تطور الشعب بشكل حر، ولان الحرية من جهة أخرى هي مصدر للمساواة في الحقوق ،ومن ثم فإنها هي الجديرة بالحماية المطلقة.

كما نجد أن مفهوم الحرية كما ساد في الفكر السياسي والممارسة العملية، نجدها تتراوح بين مفهومين أساسيين:

المفهوم الأول: يتعلق بالحق في المشاركة في اتخاذ كل القرارات السياسية التي تهم الجماعة.

المفهوم الثاني: يتعلق بالاعتراف بمجال خاص بالإفراد، إذ لا يجوز التعدي عليه أو التدخل فيه.[11]

وهو ما يجسده مضمون مسودة الدستور الليبي في باب الحقوق والحريات اذ تنص المادة(64) الحق في الحرية الشخصية: " لكل انسان الحق في الحرية الشخصية، ولا يلجأ لسلب الحرية إلا في حالة كفاية التدابير، أو الاجراءات، او العقوبات البديلة"[12]. وعليه فيتضح لنا ان احترام الحريات العامة في

11- دورني اسموللا، حرية التعبير في مجتمع مفتوح، ط1، ترجمة: كمال عبد الرؤوف، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية القاهرة،1995، ص26.

12 - الباب الثالث من مقترح الدستور الليبي المعتمد، المادة(64): الحق في الحرية الشخصية، 29 يوليو 2017، ص12.

مجتمع ديمقراطي، يقوم على أساس حماية الحريات، والذي من شانه ان يؤدي إلى وجود نوع من الرضا الشعبي ،والشعور بالأمان والأهمية.

4.2- المبادئ الديمقراطية: تعد الديمقراطية مجموعة أفكار ومبادئ تدور حول فكرة الحرية، لكنها تتضمن أيضا مجموعة من الممارسات والإجراءات، التمثيل السياسي العادل والانتخابات الحرة، الحقوق المتساوية، والحريات الفردية والمحاسبة، والتسامح والحل السلمي للنزاعات.

اما التعريف الذي وضعته دار الحرية FREEDOM HOUSE المتخصصة في الشؤون الديمقراطية عام 1998 فيشير إلى ثلاثة عناصر هي:

- الحقوق السياسية: المشاركة الحرة في اختيار صناع القرار، والتأثير في القرارات السياسية

- الحقوق المدنية: حرية التعبير، وحرية إنشاء مجتمعات مدنية.

- الضوابط والموازين المؤسسية: حماية الحقوق إزاء الأعمال الكيفية التي يمكن ان تصدر عن الدولة، وهناك اتجاه تدريجي لتقبل فهم أوسع للديمقراطية، حيث يتضمن هذا الفهم الجديد الدولة المتماسكة والمحاسبة الفعالة والتداول السلمي على السلطة وحكم القانون، وتفعيل دور المجتمع المدني والمؤسسات غير الحكومية. والسيطرة المدنية على القوى العسكرية[*] ،وعلى مستوى آخر تعرف الديمقراطية أيضا كنمط من أنماط اتخاذ القرار أو كصفة حكم يشارك فيها الشعب في صياغة سياسة عامة تعمل من ضمنها الدولة بمسؤولية وتخضع من خلالها للمحاسبة.[13]

- وفي الأدبيات الأخيرة لاسيما تلك الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي يشير إلى أن تحقيق الغايات السالفة الذكر يكون من خلال إقامة رابط قوي بين ترشيد آداء الحكم، وبين التنمية سواء كانت التنمية البشرية المستدامة أم الشاملة.

تكون قاعدة تداول السلطة عن طريق صناديق الاقتراع، وتحديد المدة الزمنية لإشغال المناصب العامة التي لا يجوز بعدها لأي كان أن يتولاها أو أن يرشح نفسه لها أو أن يستمر في إشغالها مدنيا كان أو عسكريا، وفصل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية والإعلامية. ووضع دستور يكفل كل ذلك من قبل ممثلي الشعب المنتخبين.

13- ح سن كريم، المرجع سابق الذكر، ص52.

وحتى يحكم على نظام سياسي ما انه يعتمد الممارسة ديمقراطي أم لا، ومن ثم التعرض لمدى رشد الحكم المتبع لابد من توفر مقاييس أهمها:

– مدى تمتع الشعب بالسلطة المطلقة بواسطة حقه في الانتخاب المنتظم والنزيه.

– يجب ان يكون هناك حزبان سياسيان كبيران على الأقل قادران لإعطاء فرص لاختيار المرشحين في انتخابات حرة ونزيهة.

– يجب ان يضمن للمجتمع الحريات المدنية لكل عضو فيه.

– يجب ان توجه السياسة العامة نحو المصلحة العامة.

– على الدولة ان تقيم توازنا بين القيادة الفعلية، والانتقاء المسؤول.

يجب ان يكون ممكنا تغيير أي جزء من نظام الحكم بالأساليب السلمية وبواسطة إجراءات متفق عليها.

وبناء على ما سبق، يمكن اعتبار المؤشرات سابقة الذكر في قياس طبيعة نظام الحكم ان كان ديمقراطي أم العكس، وإذا توفرت كل هذه العناصر كان بإمكاننا ان نطلق على هذا النوع من الأنظمة، بالأنظمة الديمقراطية [14].

الديمقراطية بصفة عامة تخلق الوسائل السلمية والقانونية التي يمكن عن طريقها التعبير عن المشاكل الموجودة والسعي إلى حلها أو معالجتها "وهي طريقة سلمية وايجابية لتنظيم العلاقات داخل المجتمع ككل في إطار ممارسة المواطن لحقوقه، إذا فالديمقراطية من هذا المنظور هي الإطار السلمي البناء لحل الصراعات داخل المجتمع وترتيب العلاقات فيه لصالح تقدم الأمة وتمتع المواطن بحقوقه كاملة"[15] .

14– لسلي ليسون، الحضارة الديمقراطية، ط1، ترجمة: فؤاد مويساتي وعباس لعمر، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1970، ص99.

15– محمد عابد الجابري، الديمقراطية وحقوق الإنسان، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1994، ص133.

من هنا تبدو الديمقراطية ضرورة، لها القدرة على قولبة التحولات الكبرى ، حيث ان التعبير الديمقراطي الحر والاعتراف بالاختلاف، إضافة إلى التداول هي الشروط الضرورية التي التصريف الحركة والصراع داخل عملية التحول بطريقة سليمة.

5.2- حقوق الإنسان: أصبحت حقوق الإنسان اليوم من الموضوعات التي تحظى بالاهتمام الكبير سواء من جانب الباحثين أو الدارسين في نطاق العديد من فروع العلم، أو من جانب القائمين على العملية السياسية وشؤون الدولة والحكم. ويشير اصطلاح حقوق الإنسان للإشارة إلى تلك المطالب التي يجب الوفاء بها لجميع الإفراد، ودونما أي تمييز بينهم سواء بسبب النوع أو الجنس، أو اللون أو لأي سبب آخر[16].

ويقوم الحكم الديمقراطي على ضرورة احترام حقوق الإنسان دون تمييز بين حق وأخر، باعتبار ان الحقوق تتكامل مع بعضها، فكل حق مستمد من الحق الأخر. كما يقتضي منطق منظومة حقوق الانسان أن تكون أعمال الحكومة مستجيبة لرغبات الشعب وان تتفق أعمال المجتمع مع المقاييس الديمقراطية فلا يمكن فصل الديمقراطية السياسية عن الديمقراطية الاجتماعية. حيث يمثل الاعتراف بحقوق الانسان الاقتصادية والاجتماعية اضافة الحقوق السياسية والمعنوية وكل ما يضمن أبعاد العدالة الاجتماعية من تعليم وصحة وضمان اجتماعي ودعم الفئات الهشة كالمرضى والعجزة اضافة الى الحماية القضائية لهذه الحقوق احد أهم محاور الدساتير لديمقراطية التي يجب أن تتبوأ مكانها في النظام القانوني للدولة الليبية بما تعكس أهميتها ومكانتها كحقوق أساسية، ورغم دسترة هذه الحقوق الا انها تبقى رهينة توفر شرطين أساسيين:

أ- إقرارها بصفة واضحة وغير مشروطة في الدستور بكونيتها وشموليتها بحيث لا يجب أن تأخذ النصوص بيد ما تعطيه باليد الأخرى كأن يضمن الدستور بالنص على حق العمل ولكن في حدود إمكانات البلاد.

16- سعاد محمد الصباح، حقوق الإنسان في العالم المعاصر، ط1، دار سعاد الصباح للنشر والتوزيع، الكويت، 1996، ص46.

ب- دسترة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية غير كاف لتمتع المواطنات والمواطنين بها إذا لم ترتبط بإقرار الآليات والتدابير التي يتوجب على الحكومة اتخاذها واحترامها لضمانها وتفعيلها على أرض الواقع.[17]

6.2- المشاركة والشفافية: يتعدى الأسلوب الجديد لدور المواطن في الممارسة السياسية حدود الدعوة الشكلية إلى الجمهور المعني، فإذا ما أردنا لعملية ترشيد الحكم ان تكون قابلة للتطبيق فلا بد من المشاركة الفعلية للمواطن في العملية السياسية، وفق ضمانات قانونية ومؤسساتية وأخرى على المستوى الممارساتي، كما يجب ان تتسم العمليات السياسية بقدر كبير من الشفافية من اجل منح المواطن القدرة على إدراك أعمال هذه السلطة، مما يتيح إمكانية مساءلتها ومراقبتها.

وتحظى أشكال المشاركة السياسية[*] بأهمية خاصة كون هذه النشاطات تساهم في ممارسة الحكم حيث والتأثير في القرار، ومن هنا لا يقتصر الأداء السياسي على القضايا والقنوات الرسمية التي تحددها النخبة، بل يمكن ان ينتظم فرد أو جماعة حول قضية معينة، وان يقرروا التوقيت والوسيلة للتأثير على صناع القرار.

إن آليات العمل المباشرة هذه هي نشاطات تنطوي على درجة عالية من المعلومات، والضغط لذلك فهي تلائم بعض متطلبات المشاركة لجمهور يزداد تعليما وحنكة سياسية، مما يزيد متطلبات المشاركة التقليدية في التصويت والحملات الانتخابية.[18] كما أن كيان السياسة يحفظ مبدأ أساسيا وهو السهر على

---

17 – بوزيان عليان، القيمة الدستورية لمبدأ العدالة الاجتماعية والحماية القضائية له: دراسة تطبيقية مقارنة على الدساتير العربية الحديثة، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد 10،جوان 2013، ص111.

– يشير مفهوم المشاركة إلى تلك الانشطة التطوعية التي يشارك فيها أفراد المجتمع مثل اختيار القادة و قيامهم بشورة مباشرة أو غير مباشرة بتشكيل السياسة العامة و تشتمل تلك الأنشطة بصورة أساسية، على التصويت والبحث عن المعلومات، المناقشة، والكتابة، حضور الاجتماعات والمساهمة المادية، والاتصال بالنواب ،أما الصور الأكثر فعالية للمشاركة السياسية فهي الانضمام بصفة رسمية إلى حزب، تسجيل الانتخابات الحصول على وظيفة حزبية. و يشير التعريف المعجمي للمشاركة السياسية إلى أنها الأنشطة التي ترتبط بالحكومة، أو الدولة من خلال مؤسساتها السياسية، أو المساهمة، مع الآخرين في بعض الأنشطة، والمشروعات التطوعية لصالح المجتمع، وبناء على ذلك يمكن تعريف المشاركة السياسية بأنها القيام بدور في النشاط المرتبط، بالحكومة او الدولة أو السياسة. وعليه فالمشاركة السياسية هي نشاط وليست مجرد اتجاه او اعتقاد. للمزيد من الاطلاع أنظر:

سامية خضر صالح، المشاركة السياسية و الديمقراطية: اتجاهات نظرية و منهجية حديثة تساهم في فهم العالم من حولنا، د د ن ، 2005، ص ص 19-20.

18- رسل جيه دالتون، دور المواطن السياسي في الديمقراطيات الغربية، ترجمة: احمد يعقوب المجدوية و محفوظ الجبوري، ط1، دار النشر عمان، 1996،ص92.

ان يكون الجمهور الذي يريد الإبقاء على السياسة أقوى من الجمهور الذي يريد القضاء عليها، وانه ليس من مصلحة الأنظمة ورجال الصفوة الحاكمة تجاهل الأسباب الحقيقية لكثير من النزاعات والصراعات السياسية القائمة.[19]

7.2- وجود تعددية: نجد ان مفهوم الهندسة الدستورية يتصل بتحول مضمون الديمقراطية من التمثيل إلى المشاركة والشفافية والمساءلة من اجل مكافحة الفساد بكل أنواعه وخاصة السياسية منها، وانطلاقا من ذلك ضرورة وجود تعددية حقيقية قادرة على المنافسة، وإظهار العيوب التي تحول دون ممارسة ديمقراطية للسلطة حيث تعمل قوى المجتمع الفعالة على بلورة الروح الوطنية والعمل على كشف قواعد اللعبة السياسية من خلال الحوار البناء والتنوع في الأفكار والاتجاهات.

بالإضافة إلى ما سبق، لا يمكن أن يتجسد مفهوم التوافق من دون إفساح المجال لكل القوى الفاعلة في المبادرة الفعالة للمشاركة في إثراء هذا المفهوم، وإعطائه مضامين أكثر فعالية، كما ان أي تغييب للاختلافات يفضي إلى غياب الوحدة والاستقرار السياسي والاجتماعي وذلك لان مفاعيل الوحدة والاستقرار متوفرة في فضاء الاختلاف والتعداد الثقافي والسياسي المنضبط والمنظم من قبل القوانين الرسمية، ما يفسح الطريق نحو تعبئة المنافع الفردية والجماعية بهدف مقابلة المنطق المواطني بصيغة أخرى أكثر شرعية وهي تنظيم التكافل السياسي.[20]

8.2- مبدأ التداول على السلطة: يعد هذا المبدأ من المواد السميكة في اي دستوري ديمقراطي كونه يضمن حق التداول على ممارسة بين الاحزاب المتنافسة على السلطة بغيت تسلم نخب جديدة للسلطة وممارسة المسؤولية، والإدارة، والقيادة بهدف تطبيق افكارهم وانجاز برامجهم وقناعاتهم وخياراتهم على ارض الواقع، ويعتبر هذا المبدأ واليات احترامه من ابرز اسس الديمقراطية المؤدية للاستقرار ونبذ أي اشكال الاكراه أو العنف.

ويشير مبدأ التداول على السلطة بمفهومه العام الى وجوب ان يكون هناك تناوب او تبادل في شغل السلطة بحيث لا يمكن ان يكون هناك حاكما ابديا بل لا بد أن يحكم لفترة ويعقبه آخر ولا يكون هذا التناوب على السلطة الى بوجود مؤسسات دستورية تفسح المجال امام المعارضة للوصول الى

19- عبد الحميد احمد أبو سليمان: العنف وإدارة الصراع السياسي في الفكر الإسلامي، ط1، دار الفكر، دمشق ،2002، ص110.

20- برتران بادي، الدولتان: السلطة والمجتمع في الغرب وفي بلاد الإسلام، ط1، دار الفكر والنشر والتوزيع ،القاهرة، 1992، ص204.

السلطة[21]، فالمؤسسات الدستورية تفسح المجال امام المعارضة للوصول الى السلطة، حيث يستلزم تجاوز العقبات التي تحول دون التداول السلمي على السلطة من خلال خلق توازن في توزيع القوى بين الفاعلين السياسيين ومقدار تماسكها وهذا مرتبط بشكل كبير بالبنية الاجتماعية والاقتصادية، كون القوى السياسية منبثقة من الواقع الاجتماعين والاقتصادي وتعكس الطبيعة الاجتماعية برمتها في صراعات أطرافها وتحالفاتهم. حيث تنشأ هذه القوى في ضل الديمقراطية وفي درجة عالية من الوعي السياسي العام.

في نفس السياق يشترط مفهوم التداول على السلطة وجود انتخابات دورية حرة ونزيهة يعتبر أمرا جوهريا لتحقيق التداول السلمي للسلطة، حيث يعتبر إجراء هذا النوع من الانتخابات الدورية إحدى سمات النظم الديمقراطية كون الانتخابات هي اهم آلية لتحقيق التداول الدوري للسلطة بشكل سلمي بعيدا عن أشكال الاكراه أو العنف. اضافة الى ذلك تعددية حزبية حقيقية تسمح بتنافس فعلي بين عدد من الأحزاب ذات التوجهات المتباينة كي تنتقل السلطة من حزب إلى آخر أو من زعيم أحد الأحزاب إلى زعيم حزب آخر، الأمر الذي يعني أن التداول السلمي للسلطة قد لا يستقيم في ظل وجود حزب وحيد وإن كان من الممكن حدوث نوع من التداول بين زعماء الحزب أو زعماء الاتجاهات المختلفة داخله. ومن ثم يتضح أن التداول السلمي للسلطة يكاد يلخص سمات النظام الديمقراطي على النمط الغربي، حيث يستلزم حدوثه وجود تعدد حزبي وتنافس سياسي حقيقي وانتخابات دورية حرة ونزيهة ورأي عام قوي وقادر على التأثير ووسائل إعلام تقوم بدور رقابي فاعل في محاسبة القائمين على السلطة.[22]

في السياق ذاته، لابد من توفر التوافق، ويتعلق الشرط الأول بوجوب تحقق توافق بين الفاعلين السياسيين حول سير المؤسسات وطريقة عملها، بما في ذلك السياسة الداخلية والخارجية وضمان ديمومة واستمرار الدولة. يستمد مفهوم التوافق شرعيته من أهميته المفصلية في جعل إطار المنافسة محددا، واضحا، وشفافا، كما يكتسي مركزيته من الدور المنوط به في إلزام الجميع على احترام شرعة الاتفاقات المبرمة والالتزام ببنودها ومقتضياتها. فحين يتحقق شرط التوافق على قواعد اللعبة السياسية، يسهل التداول، بما هو عملية سلمية للتعاقب على السلطة بين الأكثرية والمعارضة، غير أن غيابه، أو عدم

21 – عصام سليمان، مدخل الى علم السياسة، ط1، دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1989، ص262.

22 - صفي الدين خربوش، "تداول السلطة في الوطن العربي بين التشريعات والتطبيقات،" الجزيرة نت: على الموقع:
https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/b706c5a2-71a7-4069-843d-9dcd778a0271
بتاريخ 2019/09/23.

تحقق شرط الالتزام به إن كان موجودا ومدونا، يفضي إلى اغتصاب السلطة والإبقاء عليها بكل الوسائل المادية والرمزية التي تحت سيطرة ممارسي حكم الغلبة.[23]

9.2- الهندسة الانتخابية الديمقراطية: إن التأسيس للهندسة الديمقراطية يفرض هندسة النظام الانتخابي ليتماشى مع طبيعة التركيبة المجتمعية السائدة. ويعد تصميم النظم الانتخابية أمرا هاما في هذا السياق، حيث إنه لا يجب التعامل مع النظام الانتخابي بشكل منعزل، حيث أن النظم الانتخابية عبارة عن حلقة واحدة ضمن سلسلة متراصة تتعلق بنظم الحكم، وقواعد الوصول إلى السلطة ومداخلها. لذا يجب أن يقوم التصميم الناجح للنظم الانتخابية على النظر إلى الإطار المؤسسي والسياسي ككل :فأي تغيير في جزء من هذا الإطار العام من شأنه أن يؤدي إلى تعديلات وتسويات في طريقة عمل باقي المؤسسات داخله.[24]

إن إرساء انتخابات منظمة تكرس الهندسة الديمقراطية يقتضي عدة اعتبارات وهي:

– تحقيق مستويات التمثيل المختلفة: وفي هذا الإطار يمكن أن يأخذ التمثيل عدة أشكال: التمثيل الجغرافي ويعني حصول كل منطقة على ممثلين لها في الهيئة التشريعية. والتوزيع الإيديولوجي لمجتمع ما وقد يكون من خلال ممثلين عن الأحزاب السياسية، وهناك التمثيل التصويري حيث يجب أن تقوم تركيبة الهيئة التشريعية على شاكلة التركيبة الكلية لأمة ما.

– جعل الانتخابات في متناول الجميع: إن تحقيق فعالية للنظام الانتخابي تستوجب تسهيل عملية الاقتراع، من خلال توضيح ورقة الاقتراع، وتسهيل الوصول إلى أماكن الانتخاب. والملاحظ أنه ترتفع نسبة المشاركة في الانتخابات عندما يتمخض عن نتائج الانتخابات تأثير فعلي في إدارة الحكم.[25]

– التقسيم الجيد للدوائر الانتخابية: فالإعداد الجيد للدوائر الانتخابية وفقا لما يتناسب تقريبا ونسبيا مع عدد السكان مع عدد المقاعد، يعد خطوة إيجابية نحو الإصلاح الانتخابي.

---

23 - محمد مالكي، التداول السلمي على السلطة، الجماعة العربية للديمقراطية، على الموقع:

http://www.arabsfordemocracy.org/2017-08-31-10-34-15/2017-08-31-10-46-39/item/1631-2017-08-21-18-15-ب-53

بتاريخ 2019/09/03.

24- المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، أشكال النظم الانتخابية، السويد: منشورات المؤسسة الدولية للديمقراطية والإنتخابات، 2005 ص22.

25- المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، أشكال النظم الانتخابية، السويد، المرجع السابق، ص24.

إيجاد هيئات مستقلة لإدارة الانتخابات: إن إدارة العملية الانتخابية من طرف هيئة وطنية مستقلة يعزز الاحترافية الانتخابية.

اعتماد المعايير الدولية: إن تصميم النظم الانتخابية المعاصرة يتم ضمن العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بالقضايا السياسية. وبالرغم عدم وجود معايير موحدة لتصميم النظم الانتخابية متفق عليها عالميا إلا أن هناك توافق على أن تلك المعايير تشتمل على مبادئ الانتخابات الحرة، والنزيهة والدورية والتي تضمن حق الاقتراع العام دون استثناءات، بالإضافة على ضمانها لسرية الاقتراع وممارسته بعيدا عن الإكراه والقصر.[26]

الخاتمة:

إن عملية مأسسة السلطة في ليبيا هي ضرورة ملحة تفرضها الاوضاع السياسية والأمنية، والاقتصادية والاجتماعية، حيث تهدف هذه العملية الى خلق شعور لدى المجتمع الليبي بضرورة وجود وتثبيت قوة الدولة ما يخلق حالة من الشعور العام بالطمأنينة والانتماء اليها، ويولد الاحساس بوحدة الهوية، وعليه فإنه من الضروري ارساء دستور توافقي يقضي على الفوارق والولاءات الفرعية ويخفف من حالة الصراع بين الفرقاء الليبيين، ولن يتأتى ذلك الا في اطار سيادة القانون ومدى التزام الاطراف بالمرجعية الدستورية المتوافق عليها، وهو ما يضمن الحقوق ويكفل الحريات ويضع أي فعل سياسي امام ميزان القانون من خلال التربية البيداغوجية وترسيخ التقاليد القانونية التي تسمح باستكمال مسار عملية بناء الدولة الليبية.

26 – المرجع نفسه، ص. 29.